



مبادئ توجيهية خاصة بدعم البعثات الدبلوماسية الأمريكية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان



قائمة المحتويات

3	الملخص التنفيذي.....
5	من هم المدافعون عن حقوق الإنسان
6	مشاركة الولايات المتحدة على المستويين الدبلوماسي والبرامجي
9	استراتيجيات وأدوات للبعثات الدبلوماسية الأمريكية
15	موارد إضافية

صورة الغلاف:

حركة لاجوارديا إنديجينا ديل كاوكا من كولومبيا تحتج سلمياً على انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضت لها جماعات السكان الأصليين في المنطقة. الصورة بعدسة: نيوغليكس، مُرخصة بموجب (CC BY-NC-SA 2.0).

الملخص التنفيذي

إن إدارة بايدن-هاريس ملتزمة بوضع حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية في مركز سياستنا الخارجية. تحدد هذه المبادئ التوجيهية الخاصة بدعم البعثات الدبلوماسية الأمريكية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وتوضح التزام الولايات المتحدة بدعم هذا العمل الحيوي كجزء من رؤية الرئيس الاستراتيجية ومن السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وهي موجهة في المقام الأول إلى كل من مسؤولي حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأمريكية وأعضاء المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان.

إن وجود مجتمع مدني منفتح وشامل وممكن ويعمل بكامل طاقته أمر حيوي للديمقراطيات السليمة والاقتصادات المزدهرة والمجتمعات المرنة. إن الولايات المتحدة ملتزمة [بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان](#) وتواصل المشاركة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لحماية وتعزيز الحريات الأساسية ودور المدافعين عن حقوق الإنسان. إن عمل المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ودعم الحكم الرشيد هو ضمانة أساسية ضد تهديدات الأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات المتردية. إن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتمييز والفساد تزدهر حين تضعف قدرة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان على العمل بحرية. ستستمر الولايات المتحدة في لعب دور مركزي في النهوض بحقوق الإنسان من خلال [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان](#) والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات اللاحقة. إن هذه المبادئ التوجيهية العامة تعكس وجهات نظر الموقف السياسي للولايات المتحدة بهدف دعم المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في عملهم القيم.

تتعرض الديمقراطية وحقوق الإنسان للتهديد في جميع أنحاء العالم. كان العالم في حالة ركود ديمقراطي مستدام لأكثر من عقد من الزمان، وقد تضمن ذلك تقليصاً مستمراً لدور المجتمع المدني. إذ أقرت العديد من الدول قوانين تقيّد تمويله وعملياته. وتُسيء بعض الحكومات استخدام قوانين الأمن القومي لتضييق الخناق على قدرة الفاعلين في المجتمع المدني على ممارسة حرياتهم في التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتنقل والتجمع السلمي. وكانت هناك أيضاً زيادة في استخدام تقنيات الرقابة والمراقبة وكذلك إغلاق الإنترنت لتقييد النقاش الديمقراطي. لا ينبغي للحكومات إغلاق أو تقييد الخدمات عبر الإنترنت أو نشر تقنيات المراقبة كوسيلة للحد من ممارسة الأفراد لحقوق الإنسان أو لتخويف المجتمع المدني. بدلاً من ذلك، يجب على الحكومات تمكين المجتمع المدني وتوسيع الحيز المدني لتعزيز نجاح الجمهور الذي تخدمه، حيث تلعب المجموعات المدنية دوراً فريداً وإيجابياً في المجتمع.

تدرك الولايات المتحدة أن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يعرضهم في كثير من الأحيان للخطر. إذ كثيراً ما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للتهريب والتهديد والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والعنف الجنسي والمحاكمات الجائرة. بل إن الحكومات الاستبدادية والحكومات الأخرى تصدر تهديدات وأعمال انتقامية عندما يشارك المجتمع المدني أو المدافعون عن حقوق الإنسان أو الصحفيون في الحوارات الدولية حول حقوق الإنسان. يجب أن تدرك الحكومات أن تعزيز الحريات الأساسية وحمايتها يبني مستويات أعلى من الثقة، الأمر الذي يبعث برسالة قوية إلى الجهات الفاعلة السيئة ويزيد من ردع استخدام العنف.

كما شهد المجتمع الدولي أيضاً كيف أساءت بعض الحكومات استخدام إعلانات الطوارئ وقيدت الحيز المدني وأدت إلى حدوث تراجع ديمقراطي استجابة لجائحة كوفيد-19. لقد أساءت بعض الحكومات استخدام القوانين أو سنت قوانين لإسكات أعضاء المجتمع المدني واستهدافهم ومضايقتهم تحت ستار احتياجات الصحة العامة. يجب أن تكون تدابير الطوارئ التي تقيد حقوق الإنسان والتي تتخذها الحكومات من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 متوافقة مع التزامات الدولة بموجب القانون الدولي المعمول به لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، في سياق جائحة ما، يجب أن ينص القانون على القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها وأن تكون ضرورية لحماية الصحة العامة. والأهم من ذلك، يجب على الحكومات أن تسمح للمجتمع المدني بلعب دوره الفريد والإيجابي خلال أوقات الأزمات، بما في ذلك العمل كحلقة وصل مهمة بين الحكومات والجمهور الذي يخدمونه. رحبت وزارة الخارجية، بما في ذلك مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، بسياسات الحكومة التي تحترم حقوق الإنسان، وتلتزم بالمبادئ الديمقراطية، والتي تكون ضرورية للاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد-19 ولفتت الانتباه إليها.

في نهاية المطاف، فإن الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان تتمتع بشكل أكبر بالسلام والازدهار والاستقرار، وتستطيع عمل شركاء نائبيين أقوى. إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم وتشجيع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والقطاع الخاص والدول الشريكة التي تسعى إلى الاستجابة لتهديدات حقوق الإنسان وتعزيز المبادئ الديمقراطية القائمة على حيز مدني حر ومواتي. من الضروري في مواجهة التحديات العالمية في الوقت الحالي والعوائق التي يفرضها منافسون الاستبداديون أن نثبت أن الديمقراطيات يمكن أن تخدم شعوبها وتحسن حياتهم بطرق ملموسة وقابلة للقياس. إن الولايات المتحدة تشجع البعثات الدبلوماسية على الانخراط المباشر مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز علاقاتها معهم.

لقد أوضح الرئيس بايدن خلال خطابه الأول حول السياسة الخارجية أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تنجح في مواجهة التحديات العديدة التي نواجهها اليوم، "يجب أن نبدأ بالدبلوماسية المتجددة في أعز القيم الديمقراطية لأمريكا: الدفاع عن الحرية، وإتاحة الفرص، والتمسك بالحقوق العالمية". مع هذا الفكر باعتباره أساس سياستنا العالمية، أعطى وزير الخارجية تعليمات لجميع السفراء وقيادات البعثات للمشاركة بشكل مباشر مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان كجزء من سياسة خارجية تركز على مبادئ الديمقراطية. في حين أن مسؤولي حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأمريكية هم عموماً نقطة الاتصال على مستوى العمل مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، فقد يكون من المناسب، حسب طبيعة الموضوع، التواصل مع الأقسام الأخرى في السفارة ذات الخبرات المتخصصة - على سبيل المثال، مسؤولي حقوق العمال، والمسؤولين الاقتصاديين، الخ. تُتسلط المبادئ التوجيهية التالية للبعثات الدبلوماسية الأمريكية الضوء على الطرق العديدة التي تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى تعزيز حقوق الإنسان من خلال دعم المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان لمواصلة عملهم دون عوائق أو قيود لا داعي لها وبعيداً عن الانتقام منهم أو من أسرهم.

من هم المدافعون عن حقوق الإنسان

وفقاً للمبدأ الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان والذي ينص على أن "لكل فرد، بمفرده وبالأشتراك مع غيره، الحق في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والسعي إلى حمايتها وإعمالها على المستويين الوطني والدولي"، تُعرّف الولايات المتحدة المدافعين عن حقوق الإنسان على أنهم أفراد، يعملون بمفردهم أو في مجموعات، يدافعون دون عنف عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. إن المدافعين عن حقوق الإنسان يعملون في جميع أنحاء العالم بلا كلل لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدعوة إلى الشفافية والمساءلة الحكومية وتعزيز الوصول إلى العدالة وكشف الفساد.

يمكن أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان من أي عرق أو جنس أو توجه جنسي أو طائفة دينية أو حالة إعاقة أو سن. ويمكن أن ينحدروا من أي جزء من العالم، ومن أي طبقة أو خلفية اجتماعية. ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان على مجموعة واسعة من القضايا. أولئك الذين يعملون في قضايا الأرض والبيئة وكذلك حقوق النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم+) والأشخاص المتنوعين جنسياً وذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية يكونوا معرضين بشكل خاص للهجوم. وتختلف أيضاً الكيفية التي يقوم بها الأفراد المدافعين عن حقوق الإنسان بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حسب البلد والسياق والمهنة. ويمكن أن تشمل الجهود، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- ♦ جمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها؛
- ♦ دعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛
- ♦ حشد الجهود لضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب؛
- ♦ دعوة الكيانات التجارية إلى احترام حقوق الإنسان، والتي قد تشمل الإعلان عن مخاوف من أن كيان تجاري قد لا يمثل للقانون و / أو أن كياناً حكومياً لا يطبق القانون؛
- ♦ دعم الحوكمة والسياسات الحكومية الأفضل؛
- ♦ السعي إلى حماية منطقة ما أو مواردها الطبيعية بشكل سلمي من التأثيرات البيئية السلبية من خلال نشاط مستمر أو مقترح؛
- ♦ المساهمة في تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان والدعوة إلى التصديق عليها؛
- ♦ تثقيف وتدريب الآخرين على حقوق الإنسان.

مشاركة الولايات المتحدة على المستويين الدبلوماسي والبرامجي

إن هدف وزارة الخارجية هو تمكين المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان من تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها دون عوائق أو قيود لا داعي لها وبعيدا عن الخوف من الانتقام منهم أو من أسرهم. تشارك الولايات المتحدة على جميع المستويات في الدبلوماسية الثنائية والمتعددة للفت الانتباه إلى التحديات الكبيرة التي تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والدعوة لحمايتهم وتمكينهم. ويعتمد نهجنا على فهم أن علاقتنا الثنائية ستكون، على المدى الطويل، أقوى من خلال تشجيع البلدان الأخرى على دعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

نحن ندعم المجتمع المدني بعدة طرق، بما في ذلك:

- ♦ العمل مع الأمم المتحدة ومقرريها الخاصين للتصدي لتهديدات محددة يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان؛
- ♦ دعم مشاركة المجتمع المدني والصحفيين واعتمادهم بهيئات الأمم المتحدة لإثارة المخاوف بشأن التحديات الخاصة بموضوعات معينة أو ببلد معين؛
- ♦ الانخراط مع كيانات أصحاب المصلحة المتعددين، والمنظمات الإقليمية متعددة الأطراف، وشبكات منظمات المجتمع المدني الدولية، والشركاء الآخرين ذوي التفكير المماثل لتنسيق الرسائل الدبلوماسية وحشد المعارضة للتشريعات المقيدة والممارسات الحكومية الأخرى التي تعيق أو تفرض قيودا لا داعي لها على المجتمع المدني؛
- ♦ نشر التقارير القطرية السنوية حول ممارسات حقوق الإنسان، وتقرير الحرية الدينية الدولية، وتقرير الاتجار بالبشر، والتي تسلط الضوء على التحديات التي يواجهها المجتمع المدني والصحفيون المستقلون؛
- ♦ الشراكة مع المجتمع المدني والعمال والشركات لنشر وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية المعترف بها دوليا للسلوك التجاري المسؤول، مثل المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛
- ♦ تشجيع مشاركة المجتمع المدني في مبادرات حرية الإنترنت ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مثل مركز الرياضة وحقوق الإنسان (Centre for Sport and Human Rights)، وتحالف الحرية على الإنترنت (Freedom Online Coalition)، ومدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاص (International Code of Conduct for Private Security Service Providers)، ومبادرة المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان (Voluntary Principles on Security and Human Rights Initiative)؛

امراة في مخيم زمزم للنازحين داخليا في شمال دارفور، السودان
تقدم الطلبات التقليدية للنساء والأطفال في دارفور كجزء
من مناقشة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق
الإنسان. الصورة بعدسة: ألبرت غونسالس فاران - العملية
المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تم
الترخيص بموجب (CC BY-NC 2.0).





بيرتا كاسيريس الناشطة في مجال البيئة والسكان الأصليين وحقوق الإنسان في هندوراس والتي قُتِلت في مارس/ آذار 2016 بسبب موقفها الجريء ضد الفساد في الحكومة والشركات. الهمت كاسيريس الآلاف في الكفاح من أجل تحقيق العدالة للنشطاء البيئيين. الصورة بعدسة: لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (Comisión Interamericana de Derechos Humanos)، تم الترخيص بموجب (CC BY 2.0).

- ◆ السعي إلى تعزيز سياسات وممارسات الضمانات البيئية والاجتماعية لمصارف التنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- ◆ رفع مكانة المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة (Women of Courage Award) والتبادل من خلال برنامج الزائر الدولي (International Visitor Leadership Program)؛
- ◆ المساهمة في الإنفاذ الفعال لآليات التجارة والمساعدة التي تربط المنافع باحترام حقوق العمال وحقوق الإنسان والحكم الرشيد؛
- ◆ استخدام منصات الدبلوماسية العامة في الخارج والداخل لتوفير المعلومات حول الوصم ضد الفئات المهمشة والحد منه، وتضخيم أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان، والتحدث علناً ضد الذين يسعون إلى استهداف المجتمع المدني والصحفيين المستقلين أو مضايقتهم أو إلحاق الأذى بهم؛
- ◆ تقديم المساعدة الخارجية لدعم وحماية المجتمع المدني والصحفيين المستقلين في البيئات المقيدة، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة المالية المباشرة في الحالات الطارئة للنشطاء والمنظمات المعرضين للتهديد و برامج المساعدة الفنية التي تبني القدرة التشغيلية لهذه المجموعات؛
- ◆ استخدام مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة ضد الذين يسعون إلى استهداف أو مضايقة أو إلحاق الأذى بالجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيين المستقلين، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، أدوات مثل قانون ماغنيتسكي العالمي لفرض قيود على التأشيرات وفرض عقوبات اقتصادية؛
- ◆ وضع سياسات للحد من العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يسعون لحماية منطقة و/ أو مواردها الطبيعية من الآثار البيئية السلبية الناتجة عن نشاط مستمر أو مُقترح.

استراتيجيات وأدوات للبعثات الدبلوماسية الأمريكية

فيما يلي بعض الاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها البعثات الأمريكية، حسب الاقتضاء، لدعم وحماية منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان:

أولاً. تقييم بيئة الحيز المدني وفهمها

يقوم مسؤولو حقوق الإنسان في البعثات الأمريكية بتقييم المناخ العام المتاح لعمل المجتمع المدني. ويشمل ذلك رصد والإبلاغ عن:

- ♦ القيود التي تفرضها الحكومة على الحق في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها أو التجمع السلمي أو حرية التعبير؛
- ♦ القيود المفروضة على تمويل منظمات المجتمع المدني أو لوائح التسجيل والإبلاغ التي تضع أعباء ثقيلة على عاتق المنظمات؛
- ♦ الاعتداءات أو المضايقات أو العنف أو الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- ♦ الإجراءات القانونية الزائفة التي يتم اتخاذها لتقييد واستنزاف الموارد من منظمات ونشطاء المجتمع المدني؛
- ♦ مدى قيام السلطات المحلية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والتحقيق في الاعتداءات ضدهم، فضلاً عن توفير الوصول الفعال إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك الإنصاف والتعويض؛
- ♦ استخدام المراقبة المادية أو الرقمية لرصد أو تقييد أنشطة أعضاء المجتمع المدني دون مبرر؛
- ♦ استخدام القرصنة أو التدمير أو التعطيل أو مصادرة الأجهزة أو الحسابات أو البيانات أو الخدمات عبر الإنترنت بشكل موجه لمراقبة أعضاء المجتمع المدني وإسكاتهم وقمعهم؛
- ♦ مشاركة السلطات المحلية في حوار منتظم مع المجتمع المدني؛
- ♦ الإنفاذ الفعال للقوانين التي تنص على المشاركة العامة في صنع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا البيئية؛
- ♦ مشاركة مجتمع الأعمال التجارية مع المجتمع المدني وكذلك إخفاق الأعمال التجارية في احترام حقوق الإنسان.

أشخاص يلوحون بأعلام الفخر دعماً للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميمر +) وتضامناً معهم. الصورة بعدسة: نايماسغاري، المجال العام.



ثانياً. المشاركة مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان واستشارتهم والتواصل معهم

بشكل عام، يتخذ مسؤولو حقوق الإنسان في البعثات الأمريكية، باعتبارهم نقاط الاتصال الأولى، الإجراءات التالية للمشاركة مع الجهات المحلية الفاعلة في المجتمع المدني ودعمها:

- ◆ نقل مخاوف المجتمع المدني إلى النظراء في السفارة لإثراء مشاركة الولايات المتحدة؛
- ◆ الاتصال بمختلف منظمات وتحالفات المجتمع المدني المحلية وعقد اجتماعات منتظمة معهم دون تعريض منظمات المجتمع المدني الضعيفة للخطر؛
- ◆ حضور الفعاليات أو الاجتماعات العامة التي يستضيفها المجتمع المدني المحلي أو التي تُعقد دعماً له؛
- ◆ التشاور مع منظمات المجتمع المدني الدولية التي تعمل مع المنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان والشبكات والحركات المحلية؛
- ◆ الاتصال بالسلطات المحلية والالتقاء بها بانتظام للتحقق من حالة قضايا حقوق إنسان معينة؛
- ◆ حضور جلسات الاستماع القضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان ورصد المحاكمات؛
- ◆ بناء علاقات دائمة مع أصحاب المصلحة الذين قد يقدمون المساعدة في الحالات الطارئة، بما في ذلك مع نقاط الاتصال ذات الصلة من البعثات الدبلوماسية ذات التفكير المماثل أو ممثلي المنتديات المتعددة الأطراف المحلية أو مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني وغيرهم.

وفي الحالات التي يتعرض فيها أحد المدافعين عن حقوق الإنسان للتهديد:

- ♦ الحصول على معلومات من مجموعة متنوعة من المصادر الموثوقة لإثراء القرارات بشأن النهج الأكثر فعالية للمساعدة في حماية المدافع عن حقوق الإنسان في القضية المعنية؛

تشمل الإجراءات قصيرة المدى الخاصة بكل حالة ما يلي:

- ♦ مقابلة المدافع عن حقوق الانسان إذا كان ذلك ممكنا والاتصال به بشكل آمن عندما لا يكون ذلك ممكنا؛
- ♦ المساعدة في الوصول و/ أو توفير الاحالات إلى الحكومة المضيفة و/ أو آليات الحماية الدولية؛
- ♦ توفير الإحالات إلى موارد تقديم المساعدة في الحالات الطارئة مثل صندوق شريان الحياة لمساعدة منظمات المجتمع المدني المحاصرة (Lifeline Embattled CSO Fund)؛
- ♦ الاتصال بمسؤولي الحكومة المضيفة؛
- ♦ العمل جنبا إلى جنب مع الحكومات ذات التفكير المماثل للتعبير عن الدعم في نفس الوقت، أو تحديد الأدوار والإجراءات الخاصة بكل بلد بشكل استراتيجي ضمن الاستجابة الشاملة؛
- ♦ إصدار البيانات العامة؛
- ♦ حضور الجلسات القانونية؛
- ♦ مقابلة الشركات أو جمعيات الأعمال التجارية ذات الصلة، عند الاقتضاء.

تشمل الإجراءات طويلة المدى الخاصة بكل حالة ما يلي:

- ♦ التنسيق مع الحكومات ذات التفكير المماثل بشأن البيانات العامة والاتصالات مع الحكومة المضيفة، من بين إجراءات أخرى؛
- ♦ التنسيق على المستوى الدبلوماسي مع الحكومات ذات التفكير المماثل في مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين لتنسيق استجابات السياسات العامة والخاصة؛
- ♦ إسداء المشورة لمنظمات المجتمع المدني حول كيفية تقديم حالة معينة من خلال نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، وآلية المساءلة المستقلة التابعة لمؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC)، وآليات اتفاقية التجارة الحرة، حسب الاقتضاء؛
- ♦ تشجيع التحقيقات والملاحظات القضائية لأولئك الذين يضايقون المدافعين عن حقوق الإنسان ويهاجمونهم؛
- ♦ تماشيا مع مبدأ "عدم إلحاق الأذى"، السعي إلى الحصول على موافقة المدافعين عن حقوق الإنسان قبل اتخاذ أي إجراءات نيابة عنهم واتخاذ الاحتياطات في التواصل معهم عبر شبكة الانترنت وخارجها.

شابة تحمل مكر للصوت وتقود هتافات من أجل العدالة العرقية في احتجاج سلمي في لندن، المملكة المتحدة الصورة بعدسة: أهيمنتالور أخيري أونوابونا، موقع أنسبلاش (Unsplash)، المجال العام.



ثالثا. دعم المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال المشاركة الدبلوماسية

تدعم بعثات الولايات المتحدة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وتحميهم من خلال المشاركة الثنائية والمتعددة الأطراف ومن خلال الدبلوماسية العامة. وحسب الاقتضاء، يقوم موظفو حقوق الإنسان بالإجراءات الدبلوماسية التالية:

- ◆ تسهيل الاجتماعات والحوارات المنظمة للمسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى من أجل العمل مع ممثلي المجتمع المدني المحلي المتنوعين؛
- ◆ دعوة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى فعاليات بعثة الولايات المتحدة وتسهيل فرص اللقاء بالموظفين الأمريكيين الرئيسيين؛
- ◆ إنشاء مجموعة عمل واحدة أو أكثر مع البعثات الأجنبية الأخرى ذات التفكير المماثل وممثلي الوكالات الأمريكية الأخرى في السفارة لتتبع التهديدات للحيز المدني، وضمان تنسيق الاستجابات الدبلوماسية واستجابات تقديم المساعدة؛
- ◆ التحدث مباشرة مع مسؤولي الحكومة المضيفة للتعبير عن المخاوف بشأن بيئة عمل المجتمع المدني، بما في ذلك القوانين واللوائح المُقيّدة، والإفلات من العقاب على الهجمات ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. والتنسيق مع الممثلين الدبلوماسيين من السفارات ذات التفكير المماثل لإيصال نفس الرسالة؛



صوفي جيدي، رئيسة منظمة واجير لمراقبة حقوق الانسان في كينيا، تطلق خطة عمل على مستوى المقاطعة لمكافحة التطرف العنيف. الصورة بعدسة: هانك نيلسون، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تم الترخيص بموجب (CC BY-NC 2.0).

- ◆ تشجيع الحكومة المضيفة على قبول طلبات زيارات البلد من قبل المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها أو غيرهم من المقررين الخاصين أو المبعوثين المماثلين من المنظمات متعددة الأطراف أو المنظمات الإقليمية؛
- ◆ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومقالات الرأي وفرص التحدث لتضخيم أصوات منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والتحدث علنا ضد الإجراءات الحكومية التي تقيد الحيز المدني. مخاطبة أولئك الذين يسعون إلى استهداف أو مضايقة أو إيذاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين وأفراد الفئات الضعيفة الأخرى؛
- ◆ تعزيز السلوك التجاري المسؤول وتشجيع الشركات الأمريكية على اعتماد إجراءات العناية الواجبة الخاصة بحقوق الإنسان لتحديد آثار العمليات التجارية على حقوق الإنسان ومنعها والتخفيف منها. بالإضافة إلى ذلك، تشجيع الحكومات المضيفة على اتباع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- ◆ عقد حوارات بين الأعمال التجارية والمجتمع المدني لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الصعبة؛
- ◆ توفير الفرص لمنظمات المجتمع المدني المحلية والصحفيين المستقلين المحليين لتبادل أفضل الممارسات وبناء شراكات مع نظرائهم في الولايات المتحدة؛
- ◆ المساعدة في ربط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بمجموعة من خيارات المساعدة - الطارئة وقصيرة المدى وطويلة المدى - بما في ذلك التدريب والمساعدة الفنية لمنظمات المجتمع المدني والنشطاء بشأن الأمن المادي وأمن المعلومات؛
- ◆ تكييف المشاركات للتعامل مع احتياجات المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر بشكل خاص والمخاطر التي يتعرضون لها، مثل أولئك الذين يعملون في القضايا المتعلقة بالبيئة والأرض والنساء والفتيات وأعضاء مجتمع الميم + وذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية والأقليات العرقية والدينية. وبالنسبة للمدافعين عن البيئة، يُطلب من مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات عقد جلسة حول القضية.

رابعاً. رفع التقارير حول بيئة الحيز المدني

يقدم مسؤولو حقوق الإنسان في البعثات الأمريكية تقارير منتظمة عن بيئة الحيز المدني، وقضايا المدافعين عن حقوق الإنسان الفردية، وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة المضيفة أو الكيانات والأفراد الآخرين. يقوم المسؤولون بانتظام بالتواصل مع المجتمع المدني للحصول على معلومات من أجل التقارير، مثل:

- ◆ تقارير منتظمة إلى صناع السياسة في وزارة الخارجية في واشنطن العاصمة؛
- ◆ التقارير القطرية السنوية لوزارة الخارجية حول ممارسات حقوق الإنسان؛
- ◆ تقرير وزارة الخارجية حول الاتجار بالبشر؛
- ◆ التقرير الدولي لوزارة الخارجية حول الحرية الدينية.

موارد إضافية

المساعدة العامة والطارئة

1. [ورقة حقائق: المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة.](#)
2. [ورقة حقائق: تعزيز حقوق الانسان: أفضل الممارسات والفرص لإقامة شراكة مع السفارات الأمريكية.](#)
3. [الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: دعم منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة الحيوية.](#)
4. [شريان الحياة: صندوق شريان الحياة لمساعدة منظمات المجتمع المدني المحاصرة.](#)
5. [الصندوق العالمي للمساواة: الصندوق العالمي للمساواة: تقديم المساعدة الطارئة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدعمون المنظمات المعنية بأعضاء مجتمع الميم +.](#)
6. [\(منظمة فريدم هاوس\) المساعدة الطارئة والبرامج التي تتناول موضوعات معينة.](#)
7. [ورقة حقائق: دعم الولايات المتحدة للديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19.](#)
8. [شراكة المدافعين الرقميين: دعم شبكات الاستجابة للتهديدات الرقمية وشبكات الاستجابة المحلية.](#)

الأعمال التجارية وحقوق الانسان

1. [الأعمال التجارية وحقوق الانسان: نهج الحكومة الأمريكية لتعزيز الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.](#)
2. [ورقة حقائق: السلوك التجاري المسؤول.](#)
3. [منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المبادئ التوجيهية للشركات متعددة الجنسيات \(المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي\)](#)
4. [الأمم المتحدة: المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.](#)
5. [مبادرة المبادئ الطوعية: بشأن الأمن وحقوق الانسان.](#)



بعد أن فوّت من البلاد
وترعرعت في أوتواوا، عادت
إلوا د علمان (Ilwad Elman)
إلى موطنها الأصلي الصومال
وتساعد الآن في قيادة مركز
علمان للسلام وحقوق الإنسان.
الصورة بعدسة: ساباستيان
لندستورم، مُرخصة بموجب
(CC BY-NC 2.0).



مُنحت المدافعة عن حقوق
الإنسان مالبوغو موليفي
جائزة (Malebogo Molefhe)
وزير الخارجية الأمريكية الدولية
للمرأة الشجاعة في عام 2017.
وأصبحت موليفي، وهي لاعبة
كرة سلة سابقة لفريق بوتسووانا
الوطني، ناشطة في مجال حقوق
ذوي الاحتياجات الخاصة وضد
العنف القائم على النوع الاجتماعي
بعد إطلاق النار عليها لثمان مرات.
وهي الآن تستخدم كرسي متحرك.
الصورة بعدسة: وزارة الخارجية،
ومرخصة بموجب المجال العام.



أنصار الناشط في مجال حقوق الإنسان ليو شياوبو (Liu Xiaobo) وهم متجمعون حدادا على
وفاته في عام 2017. مُنح ليو شياوبو جائزة نوبل للسلام في عام 2010 لنضاله السلمي من أجل
حقوق الإنسان في الصين. الصورة بعدسة: أكتيفوسلو، ومرخصة بموجب (CC BY-NC-ND 2.0).



تجتمع السيدات باللون الأبيض (Las Damas de Blanco) خارج كنيسة سانتا ريتا في هافانا بكوبا كل يوم أحد بعد القداس للاحتجاج على سجن أفراد عائلتهن من الرجال من قبل الحكومة الكوبية. وتسير الزوجات والأمهات والأخوات والأصدقاء في شوارع هافانا كل يوم أحد. الصورة بعدسة: Hvd69 ومرخصة بموجب (CC BY-SA 3.0).